الفضة على استقرار عند 14.59 دولاراً للاونصة

الذهب يفقد توازنه بسلبية بيانات سوق العمل الأمريكي

مخاوف الاسواق تصب في صالح الذهب الايام القادمة

ذكر رجب حامد - الرئيس التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة - ان الذهب انهى تداولات الاسبوع الماضي عند مستوى 1122 دولار للاونصة بنسبة هبوط 1 في الميه عن اسعار افتتاحه الاسبوعية متاثرا بحالة الارتباك التي طغت على الاسواق ظهر الجمعة لحظة صدور بيانات سوق العمل الامريكي و انحراف ارقامها بحدة نحو السلبية ليصاب السوق الامريكي و معه السوق الاوربي بالتبعية بالاختلال و تناوبت العملات بين الاحمر و الاخضر و هبط اليورو الى 1.11 من الدولار و الاسترليني 1.51 من الدولار كما ان المؤشرات الامريكية هبطت الى اللون الاحمر في اخر جلسات الاسبوع و تباينت اراء المحللين في تقييم سلبية بيانات سوق العمل الامريكي عن شهر اغسطس و التي ظهرت ضعيفة كعادتها من كل عام حيث كانت التوقعات عند 217 الف وظيفة بينما المتحقق منها توقف عند 173 الف وظيفة و الفارق تجاوز 44 الف وظيفة و هذا معناه بالتحليل المالي ان يرتفع الذهب و تهبط قيمة الدولار و لكن ما اقفلت عليه البورصات غير ذلك حيث حافظ الذهب و الدولار على مراكزهما مع تغيرات طفيفة و قد يكون السبب في ذلك الى عدة جوانب منها ظهور نسبة البطالة عن شهر اغسطس ظهرت ايجابية بنسبة 5.1 في الميه و كانت التوقعات 5.2 في الميه و الجانب الاخر ان معظم الاسواق كانت تدرك مسبقا ان بيانات شهر اغسطس سوف تكون سلبية كعادتها لان التاريخ يذكر من 27 سنة ان شهر اغسطس دوما تكون فيه بيانات سوق العمل سلبية و لهذا ظل الذهب قريب من ادنى اسعاره و لم نشهد ارتفاعات جديدة رغم ارتفاع طلبات الشراء مع نهاية الجلسة الاخيرة في بورصة نيويورك و من المؤكد ان قوة الطلب سوف تمتد الى بداية الاسبوع القادم في الاسواق الاسيوية و الاوربية مع غياب السوق الامريكي يوم الاثنين لعطلة عيد العمال.

من خلال التحليل المالي للفترة القادمة نجد ان رهانات ارتفاع الذهب هي الارجح من عدة اوجه حيث ان الدولار متاثرا حاليا بعدم قيام الفيدرالي الامريكي بتحريك اسعار الفائدة كما المح لذلك من قبل و ممكن ان تنخفض قيمة الدولار اكثر مع كل تاجيل لاسعار الفائدة و الاختيار حاليا بين منتصف ديسمبر او الربع الاول من العام القادم و كل هذا يكون في ظل حيازة المعادن الاصفر و التحصن به كملاذ ضد هبوط قيمة الدولا ر و الذى يؤكد هذا الاتجاه ان البعض من اعضاء الفيدرالي الامريكي بدوا يتحدثون عن خطة تيسير كمي رابع على الجانب الاخر نجد ان الحكومة الصينية قادرة على مفاجاة الاسواق بالمزيد من القرارات لتدعيم اليوان و اعتادت الاسواق ان تحجم عن التداول لحظة صدور مثل هذه القرارات لان معظمها لا يؤثر في اليوان فقط بل يمتد تاثيره لمعظم العملات و صعب تحديد التاثير بالايجابية او السلبية و بالتاكيد سيكون الذهب في الاتجاه الايجابي مع كل مفاجاه صينية لان العالم ادرك ان المعدن الاصفر هو التحوط الاقوى بالاسواق و يضاف الى هذه العوامل استمرار التازيم الاوربي بسبب مديونية اليونان و بسبب استمرار التيسير الكمي الاوربي للبنوك المركزية و هذا بالتاكيد سيكون في صالح ارتفاع اسعار الذهب

الفضة صاحبت الذهب في الهبوط من بداية الاسبوع و صعدت الى قمتها يوم الخميس عند 14.95 دولار مع بيانات ماريو دراجي رئيس البنك المركزي الاوربي و لكنها هبطت ظهر الجمعة الى 14.41 دولار مع صدمة بيانات سوق العمل الامريكي و مع ارتفاع الطلب عليها في الجلسة الاخيرة يوم الجمعة عادت لتقفل على نفس مستوى افتتاحها عند مستوى 14.49 دولار للاونصة و نتوقع ان تستقر الفضة فوق 15 دولار خلال الاسابيع القادم و قبل اجتماع الفيدرالي القادم

باقي المعادن الثمينة صاحبت الذهب و الفضة في مرحلة الصعود و الهبوط و انهى البلاتنيوم تداولات الاسبوع عند مستوى 994 دولار بفارق هبوط قدره 8 دولار عن اسعار الافتتاح و كذلك البلاديوم هبط بمقدار 11 دولار عن اسعار الافتتاح و اقفل عند مستوى 580 دولار للاونصة

الاسواق المحلية اتسمت حالتها بالهدوء في بداية الاسبوع و زاد عمليات الانتعاش مع تدرج حركة الاسعار الذهب كما ظهرت انتعاشة في مبيعات الذهب الخام و المشغول نهاية الاسبوع خصوصا مع اقتراب سعر كيلو الذهب الخام الى 11000 دينار و تسود حالة من اليقين في الاسواق ان الايام القادمة تحمل كثيرا من التازيم بالاسواق و ان الذهب هو سلاح التحصن ضد هذه الازمات و زادت طلبات الراء على الذهب الخام من كل الشرائح بالاسواق خصوصا و ان السوق المحلي يتميز بالقوة الشرائية و ساعد على زيادة الطلب هروب السيولة من بورصات الاسهم الى المعدن الاصفر و بالمثل حظيت المشغولات الذهبية بنصيب اكبر من المبيعات و زادت مبيعات عيار 21 و عيار 22 في جميع الاسواق.

لتطوير إدارة الحركة الجوية ومراقبة الاتصالات والملاحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«إيرباص» و«بروسكاي» و«الهيئة العربية للطيران المدني» توقع مذكرة تعاون

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الصلة الوثيقة التي تربط نمو قطاع الطيران بالنمو الاقتصادي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتستعد ناقلات وطنية عديدة في المنطقة لنمو كبير خلال العقد المقبل والمراحل التي تليه حيث من المتوقع تحقيق نمو سنوي بحوالي خمسة في المائة او اكثر. ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على نظام إدارة الحركة الجوية (ATM) وتعتبر التغييرات الضرورية لتعزيز امكانات الوصول والسعة في غاية الاهمية لتلبية متطلبات النمو المستقبلي لقطاع الطيران في المنطقة.

وإدراكاً منها لاهمية تلبية هذه المتطلبات المتصاعدة، وقعت الهيئة العربية للطيران المدني (ACAC) مذكرة تعاون مع إيرباص الشرق الأوسط وإيرباص بروسكاي لإجراء دراسة متعمقة ورسمية بهدف فهم التحديات الإقليمية الحالية في مجال إدارة المجال الجوي وتنفيذ عملية التخطيط والوصول إلى التنسيق اللازم لإحداث التغييرات الجوهرية.

وقال المهندس محمد إبراهيم احمد شريف، مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني (ACAC): «هنالك تغييرات هائلة في طريقة التعامل عالميا مع إدارة الحركة الجوية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتحدث تلك الطريقة تغييراً في كيفية تقديم خدمات الملاحة الجوية. ولا يزال النمو السريع غير المسبوق لقطاع الطيران على رأس التحديات في أجزاء من المنطقة مما يُجهد قدرات إدارة الحركة الجوية ويدفع الدول في المنطقة لتعزيز جهود التخطيط والتنسيق».

وقال فؤاد عطار، مدير عام لشركة إيرباص الشرق الأوسط: «إننا سعداء بتعاوننا مع هيئة إقليمية هامة مثل الهيئة العربية للطيران المدني ونتطلع إلى تحقيق تعاون وثيق معها. كما إننا على ثقة تامة بأنه من خلال التعامل مع إحدى المناطق التي تشهد أكبر التحديات من ناحية نمو الحركة الجوية والنواحي الجيوسياسية، ستكون لهذه الدراسة فوائد جمّة للجميع، وخاصة لعملائنا».

تهدف دراسة إدارة الحركة الجوية إلى تطوير رؤية للتعامل مع المتطلبات على المدى القريب والاحتياجات الاستراتيجية على المدى الأبعد لتشكيل مخطط رئيسي لتقديم خدمات الملاحة الجوية في المنطقة حتى عام 2030. وستكون هناك عملية منهجية يوصي بها الخبراء لتحديد الأولويات وتحقيق التوازن بين الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين إدارة الحركة الجوية للمنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وستهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

تحسين سلامة وكفاءة المجال الجوي

تحسين امكانات التشغيل البيني بين مزودي خدمات الملاحة الجوية لتوفير خدمات سلسة عابرة للحدود

توسيع سعة المجال الجوي لتلبية احتياجات الطلب المستقبلي

تعزيز إمكانات الوصول للمطارات

تخفيض الأثر البيئي لزيادة الحركة الجوية من خلال توفير عمليات محسنة لإدارة الحركة الجوية

«أبوظبي لمواد البناء» تناقش تأسيس «بلدكو للحديد»

أبو ظبي لمواد البناء

قالت شركة أبوظبي الوطنية لمواد البناء (BILDCO)، المدرجة بسوق أبوظبي المالي، إن مجلس الإدارة سوف يعقد اجتماعه مساء يوم الخميس 9 سبتمبر؛ لمناقشة تأسيس شركة بلدكو للحديد.

وأضافت الشركة في بيان على موقع السوق، أنه سيتم مناقشة التحديات التي تواجه شركة بلدكو للمنتجات الهوائية العازلة.

كما سيتم مراجعة الأداء التشغيلي للشركة خلال الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2015.

تراجعت الأرباح الصافية إلى 1.17 مليون درهم (319 ألف دولار أمريكي)، مقابل 8.7 مليون درهم (2.37 مليون دولار) بالنصف الأول من 2014.

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في خدمة الأسواق المحلية، بأستيراد وتسويق كافة مواد البناء من: حديد، وأخشاب، وأسمنت.

ويبلغ رأسمال الشركة حوالي 300 مليون درهم، موزعة على 300 مليون سهم، بقيمة اسمية درهم واحد للسهم.

أرباح «أبوظبي الإسلامي - مصر» تتراجع 19 % خلال النصف الأول

قال مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر، إن المؤشرات المالية المجمعة لفترة النصف الأول المنتهية في 30 يونيو 2015، أظهرت تراجع الأرباح 18.9%.

وأضاف «المصرف» في بيان لبورصة مصر، أنه حقق صافي ربح قدره 120.6 مليون جنيه (15.4 مليون دولار) خلال النصف الأول، مقارنة بـ 148.7 مليون جنيه (19 مليون دولار) خلال النصف الأول المقابل من العام السابق.

وأوضحت البيانات المالية، أن «المصرف» قد حقق صافي دخل من العائد قدره 442.5 مليون جنيه، مقارنة بـ 275.2 مليون جنيه خلال الفترة المقابلة من 2014.

وبينت المؤشرات المالية المستقلة للفترة ذاتها، تراجع الأرباح بنسبة 13.2%، حيث حقق «المصرف» صافي ربح قدره 131.2 مليون جنيه، مُقابل 151.14 مليون جنيه خلال النصف المقارن من 2014.

ويعمل مصرف «أبوظبي الإسلامي»، الذي تأسس عام 1997، على تقديم حلول مالية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رؤيته في أن يكون مجموعة مالية إسلامية رائدة عالمياً.

البنك الدولي يطلق منتدى سنوياً حول الاقتصاد والتمويل الإسلامي

أعلن المركز العالمي لتطوير التمويل الإسلامي، التابع لمجموعة البنك الدولي ، عن إطلاق منتداه السنوي الخاص بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

وبحسب بيان المركز، يقام في العاصمة التركية، إسطنبول، يومي 8 و9 سبتمبر الجاري، دورته الافتتاحية، تحت شعار «التمويل الإسلامي: محفز للرخاء المشترك».

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته البحوث المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي في العديد من المجالات، لا يزال هناك حاجة لاستكشاف وتطوير الجوانب الهامة المتعلقة بالمشاركة في المخاطر، وارتباطها بالرخاء المشترك.

ويأمل المنظمون بأن يساهم المنتدى في تعميق الفهم حول دور التمويل الإسلامي في تشجيع النمو الشامل، وتقليل عدم المساواة، وتسريع جهود الحد من مستويات الفقر.

وينظم المركز هذا المنتدى بالتعاون مع بورصة إسطنبول، والبنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ومجموعة غايدنس المالية، المزود الدولي الرائد لخدمات التمويل الإسلامي.

ويُعتبر المنتدى حدثاً سنوياً يجمع تحت مظلته مجموعة واسعة من المشاركين من هيئات أكاديمية ودوائر صنع القرار ومؤسسات في القطاع الخاص، ويهدف إلى تشجيع تبادل الأفكار وتطويرها، وتعزيز الابتكار ومناقشة آفاق الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

قطر في وضع جيد للمنافسة

تقرير: المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال قد لا يزداد بالمقدار المخطط له

قال بنك قطر الوطني «QNB»، في تقريره الاقتصادي الأسبوعي، إنه من المنتظر أن يرتفع المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير من 245 مليون طن في عام 2014 إلى 297 مليون طن في عام 2017.

وأضاف التقرير انه قد تم استكمال ثلاثة مشاريع رئيسية مؤخراً، وهناك مشاريع قيد الإنشاء بطاقة إنتاجية تفوق 100 مليون طن في السنة، إضافة إلى مشاريع أخرى قيد الدراسة تبلغ طاقتها الإنتاجية 600 مليون طن في السنة.

لكن توجد مجموعة من العوامل التي تهدد جدوى العديد من هذه المشاريع، ليس أقلها الانهيار الأخير في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المسال (عادة ما يتم ربط أسعار الغاز الطبيعي المسال للعقود طويلة الأجل بمؤشرات النفط الخام).

وقال التقرير إن قطر في وضع جيد للمنافسة حتى مع الزيادة المتوقعة في العرض. فإنتاجها من الغاز الطبيعي المسال هو الأقل تكلفة في العالم، وتمتع سلفاً بحصة نسبتها 31% من السوق العالمية (74 مليون طن في عام 2014)، وتبيع معظم غازها بعقود طويلة الأجل، وهو ما يضمن استقرار العرض.

وواجهت المشاريع العالمية الثلاثة الكبرى التي تم استكمالها مؤخرا بعض الصعوبات. فقد تم في 2015 استكمال مشروع ولاية كوينزلاند كورتيس في استراليا للغاز الطبيعي المسال ذي الطاقة الإنتاجية البالغة 5.8 مليون طن في السنة وذلك بعد تأخيرات كبيرة، كما أن المشروع الذي تم استكماله في الجزائر بطاقة إنتاجية تبلغ 4.7 مليون طن في عام 2014 يعمل بنسبة 50% من قدرته الإنتاجية بسبب النقص في مدخلات أساسية.

وتم استكمال منشأة جديدة في بابوا غينيا الجديدة بقدرة إنتاجية تبلغ 6.9 مليون طن في السنة في عام 2014 ، كما بدأ الإنتاج في عام 2015 في منشأة جديدة في إندونيسيا بطاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون طن في السنة.

هناك حاليا 16 مشروعاً للغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء من شأنها إضافة حوالي 12 مليون طن في عام 2016 وحوالي 33 مليون طن في عام 2017.

كما أن استراليا والولايات المتحدة قد تضيفان القدر الأكبر من الطاقة الإنتاجية. فقد حققت استراليا اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي خلال العقد الماضي واستثمرت بشكل كبير في الغاز الطبيعي المسال – لديها حاليا مشاريع قيد الإنشاء بقيمة 180 مليار دولار أمريكي وبإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى 60 مليون طن في السنة.

توقعات إنتاجية متوسطة لمشاريع الغاز الطبيعي المنتظرة

كما أن الولايات المتحدة تعكف حالياً على بناء منشآت لإنتاج 50 مليون طن في السنة بعد ثورة الغاز الصخري، التي حولت الولايات المتحدة من مستورد كبير للغاز الطبيعي إلى مصدر له قريباً. ونتيجة لذلك، يتم حاليا تحويل عدد من المنشآت التي كان قد تم تصميمها كمحطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال إلى منشآت للتصدير. كما يُتوقع خلق طاقة إنتاجية إضافية من ماليزيا وروسيا.

ومن غير المرجح أن يتم إيقاف المشاريع التي هي قيد الإنشاء، فلدى هذه المشاريع مسبقاً التزامات طويلة الأمد من المشترين للغاز الطبيعي المسال، كما أن متوسط السعر التعادلي لها يقدّر بحوالي 50 دولار أمريكي للبرميل، وهو ما يُعدّ مقبولاً بالكاد في ظل الأسعار الحالية. لكننا نتوقع حدوث بعض التأخير في تواريخ استكمال هذه المشاريع بسبب تعقيداتها وتكاليفها المتصاعدة بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتنظيم والترخيص.

وعلاوة على المشاريع قيد الإنشاء، هنالك العديد من المشاريع قيد الدراسة بما في ذلك مشاريع مقترحة بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 600 مليون طن في السنة، منها مشاريع ذات طاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 260 مليون طن في السنة لا تزال في المرحلة الأولية للتخطيط والتصميم.

لكن، من المرجح أن القليل فقط من هذه المشاريع تعتبر قابلة للتنفيذ في ظل الظروف الحالية، وذلك لعدة أسباب. أولا، يقدّر متوسط السعر التعادلي لهذه المشاريع بحوالي 70 إلى 80 دولار أمريكي للبرميل، أي أعلى بكثير من مستويات السوق الحالية.

ثانياً، يُتوقع أن تصبح الصين المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال في المستقبل، ولكن بإمكان المخاوف المرتبطة بتباطؤ اقتصادها أن تقوّض التوقعات بشأن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال.

ثالثاً، زادت تكاليف الإنشاء بأكثر من الضعف في الفترة 2007–2013 مقارنة بالفترة 2000–2006، حيث كان ارتفاع تكاليف العمالة في قطاع النفط والغاز الأمريكي مشكلة رئيسية في الولايات المتحدة.

رابعاً، يشير العدد الكبير من منشآت الغاز الجديدة التي قيد الإنشاء حاليا إلى أن السوق سيشهد على الأرجح فائضا في المعروض حتى 2020 على الأقل مما لا يشجع على الموافقة على المشاريع التي هي قيد الدراسة.

خامساً، لا يرغب المشترون في الدخول في عقود طويلة الأجل في بيئة السوق في الوقت الحاضر. فالأسعار الحالية للغاز الطبيعي المسال منخفضة وآخذة في التراجع. وبدون وجود عقود غاز طويلة الأجل لن تتمكن مشاريع الغاز الطبيعي المسال الكبيرة من إيجاد التمويل على الأرجح، وهو ما سيجعل إكمال هذه المشاريع أمراً صعباً.

وقد قامت بعض الشركات بالفعل بإلغاء بعض مشاريعها. فعلى سبيل المثال، ألغت شركة رويال داتش شل مشروع «أرو» في استراليا والذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار أمريكي في مطلع العام الحالي، وأرجأت شركة ووديسايد قرارها بشأن تنفيذ مشروع «براوز» العائم لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في استراليا من 2014 إلى 2016.

وفي ظل هذه الظروف، نتوقع أن يتم إطلاق عدد قليل فقط من مشاريع الغاز الطبيعي المسال في المدى القريب. ويكتمل تشييد مشاريع الغاز الطبيعي المسال عادة في فترة تتراوح بين 4 إلى 6 أعوام، لذلك فإن إرجاء تشييد المشاريع الجديدة خلال العام أو العامين القادمين من شأنه أن يقود إلى تماسك أسواق الغاز الطبيعي المسال في مطلع العقد الثالث من القرن الحالي.

وبإيجاز، يُتوقع أن تزداد السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال بسرعة لغاية حدود 2020، الأمر الذي سيقود إلى وفرة في المعروض، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى تراجع الأسعار، وتعتبر دولة قطر في وضع قوي مقارنة بالمنتجين الجدد وذلك بفضل أسعارها التنافسية والعقود طويلة الأجل التي أبرمتها سابقاً. وفي المدى الطويل، فلنقل بحلول مطلع العقد الثالث من القرن الحالي، قد يؤدي التوقف الراهن عن تشييد مشاريع جديدة للغاز الطبيعي المسال إلى تماسك الأسواق مع تزايد الطلب.